

GOV/INF/2021/5

١٥ شباط/فبراير ٢٠٢١

مجلس المحافظين

عربي  
الأصل: إنكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

## تنفيذ ضمانات الوكالة خلال جائحة كوفيد-١٩

### معلومات محدثة بشأن التقدّم المحرز

تقرير من المدير العام

#### ملخص

- منذ بداية جائحة كوفيد-١٩، صرّح المدير العام بأنّ أنشطة التحقّق التي تضطلع بها الوكالة لن تتوقف رغم صعوبة الوضع. وقد تطلّب ذلك من الوكالة تنفيذ سلسلة من إجراءات التخفيف التي مكّنت الوكالة من الاضطلاع بجميع أنشطتها الأكثر تأثراً بعامل الوقت في مجال الضمانات في الميدان، والاضطلاع بجميع أنشطة الضمانات تقريباً التي تجري في العادة في مقرّ الوكالة الرئيسي وفي مكاتبها الإقليمية.
- وستواصل الوكالة الاعتماد على التعاون الضروري الذي تقدّمه الدول لتنفيذ الضمانات، بما في ذلك دعم أي زيادة في وتيرة أنشطة التحقّق الميدانية وكثافتها خلال عام ٢٠٢١ نتيجة لإعادة جدولة الأنشطة المخطط لها.
- وتقديرً الوكالة حالياً أنها ستكون قادرة على استخلاص استنتاجات قائمة على أسس سليمة تخصّ الضمانات بالنسبة لجميع الدول فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠.



## تنفيذ ضمانات الوكالة خلال جائحة كوفيد-١٩

### معلومات محدّثة بشأن التقدّم المحرز

تقرير من المدير العام

#### ألف- مقدّمة

١- كان لجائحة كوفيد-١٩ تأثير بعيد المدى. فقد اعتمدت الحكومات في جميع أنحاء العالم ونفذت تدابير صارمة تتعلق بالصحة والأمان لاحتواء فيروس كورونا، مثل تدابير التباعد الجسدي، وتقييد السفر وحرية حركة الأشخاص، ووقف الرحلات الجوية وتقييد وسائل السفر الأخرى، وإغلاق الحدود. وكان لهذه التدابير أثر كبير على تنفيذ الوكالة للضمانات، لا سيما قدرتها على إجراء عدد من أنشطة التحقّق الميدانية المقرّرة. وقد تطلّب ذلك من الوكالة اتخاذ عدد من التدابير للتغلّب على التحديات الجديدة أو التخفيف من تأثيرها.

٢- وتقديّم هذه الوثيقة تحديّناً بشأن أثر جائحة كوفيد-١٩ في تنفيذ الضمانات في بداية عام ٢٠٢١.

#### باء- تنفيذ الضمانات

٣- تحتاج الوكالة، لكي تحقق أهدافها الخاصة بالضمانات فيما يتعلق بدولة ما، إلى تنفيذ أنشطة الضمانات بالنسبة لتلك الدولة وفقاً لاتفاق الضمانات الخاص بها، والبروتوكول الإضافي، حسب الاقتضاء، لتوفير توكيد ذي مصداقية بأنّ الدولة تفي بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. وتُحدّد وتيرة أنشطة الضمانات وكثافتها وفقاً لاتفاق الضمانات، مع مراعاة دورة الوقود النووي في الدولة وقدراتها التقنية ذات الصلة، ونوع المواد النووية، والعوامل الأخرى الخاصة بالدولة.<sup>٣</sup>

٤- وتُعدّ الوكالة، في كل عام، خطة تنفيذ سنوية لكل دولة لديها اتفاق ضمانات نافذ تحدّد فيها أنشطة الضمانات الميدانية وتلك التي يتعيّن القيام بها في المقر الرئيسي، والوتيرة والكثافة التي تتحقّق بموجبها الأهداف التقنية للضمانات.<sup>٤</sup> وفي حال تعدّر إجراء نشاط مخطّط له، أو لم يتحقّق أحد الأهداف التقنية من أهداف الضمانات، أو تبيّن وجود عدم اتساق، فقد تُعدّل خطة التنفيذ السنوية وتوضع خطط لأنشطة المتابعة ثم يتم تنفيذها.

<sup>١</sup> تقدّم الوثيقة GOV/INF/2020/7 تفاصيل عن تنفيذ الضمانات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٠، مع إصدار تحديث في آب/أغسطس في الوثيقة GC(64)/INF/5.

<sup>٢</sup> في معظم الحالات، تقدّم البيانات المفصّلة الواردة في هذا التقرير حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. وستقدّم البيانات الموجزة التي تغطي عام ٢٠٢٠ بأكمله في تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠٢٠.

<sup>٣</sup> انظر القسمين جيم-٥ وجيم-٦ من الوثيقة GOV/2014/41 وتصويبها Corr.1.

<sup>٤</sup> انظر القسم جيم-٤ من الوثيقة GOV/2014/41 وتصويبها Corr.1.

## جيم- أثر الجائحة على تنفيذ الضمانات وتدابير الوكالة للتصدي للجائحة

- ٥- من منظور لوجستي، لا تزال قيود السفر وتدابير الصحة والأمان الأخرى التي أدرجها عدد كبير من الدول من أجل التصدي لكوفيد-١٩ تخلف تأثيراً كبيراً في قدرة الوكالة على تنفيذ الضمانات.<sup>٥</sup>
- ٦- وعلى الرغم من هذه الظروف، تواصل الوكالة متابعة مهمتها في مجال التحقق للحؤول دون انتشار الأسلحة النووية من خلال تنفيذ الضمانات.
- ٧- وقد كان للتدابير التي اتخذتها الدول في إطار التصدي لجائحة كوفيد-١٩ أثرها على التخطيط لأنشطة ضمانات الوكالة وتنفيذها، لا سيما الأنشطة الميدانية. واتخذت الوكالة، بدورها، عدداً من الإجراءات، وأدرجت عدداً من التدابير، للتخفيف من هذا التأثير قدر الإمكان.

### جيم-١- تدابير استمرارية العمل

- ٨- تلتزم الوكالة بأن تكون عملياتها قادرة على الصمود، حتى خلال الأحداث المعطلة، لتضمن قدرتها على تنفيذ التزاماتها القانونية بموجب اتفاقات الضمانات ذات الصلة، ولكي تضطلع بأنشطة التحقق الأخرى، وتنتج بشكل آمن المعلومات المتعلقة بالضمانات. وكما ورد سابقاً، اعتمدت الوكالة على تدابير استمرارية العمل والتعافي من الكوارث المعمول بها من قبل وغير ذلك من التدابير قيد الإعداد، من أجل التخفيف من آثار الجائحة على أنشطة الضمانات.
- ٩- وتطرح قيود السفر العالمية وتدابير الصحة والأمان التي أدرجتها الدول تحديات شتى. ويمثل الوصول إلى معلومات متسقة ومحدثة بشأن القيود والتدابير التي تتغير باستمرار تحدياً خاصاً عند التخطيط لأنشطة التحقق الميدانية. ويظل التعاون الوثيق مع الدول، بما في ذلك على وجه الخصوص مع جمهورية النمسا كدولة مضيفة، أمراً أساسياً للتغلب على هذه العقبات التشغيلية.

### جيم-٢- أنشطة التحقق الميدانية

- ١٠- كما ذكر أعلاه، فإن القيود المفروضة على السفر وداخل البلدان تجعل من الصعب على الوكالة الوصول إلى عدد كبير من المرافق والمواقع النووية وغيرها من المواقع، كما أنها تؤثر على شحن المعدات في الوقت المناسب لدعم الأنشطة الميدانية. ومن أجل التعامل مع مثل هذه القيود، يلزم بذل جهود تنسيق مكثفة في مقرّ الوكالة الرئيسي. وبيد مفتشو الوكالة وموظفيها التقنيون جهوداً استثنائية لأداء مهامهم، ومن ذلك مثلاً أنهم، في سبيل إجراء أنشطة التحقق، يعزلون أنفسهم لما يصل إلى ١٤ يوماً في دولة وجهتهم، ويقودون السيارات لمسافات طويلة، عابرين العديد من الحدود الوطنية، بدلاً من السفر بالطيران، كما أنهم يشرعون في بعثاتهم دون أن يكون لديهم أي تاريخ مؤكّد أو وسيلة مؤكّدة للعودة إلى فيينا، وتمدّد فترات بعثاتهم بشكل كبير.
- ١١- وقد ارتفعت تكاليف النقل، ولا سيما السفر بالطائرة إلى عدد من الوجهات لإجراء أنشطة التحقق في الميدان، زيادة كبيرة وتجاوزت الاعتمادات المخصصة للسفر في الميزانية. وبالنسبة للعديد من الدول، فإن فترات الحجر الصحي الإلزامية تؤدي إلى إطالة بعثات التحقق إلى حد كبير. وفي الفترة بين ١ آذار/مارس و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، قضى مفتشو الوكالة الموفدون في بعثات ما مجموعه ١٩٠٠ يوماً تقريباً في الحجر

<sup>٥</sup> للحصول على قائمة بهذه القيود والتدابير، انظر الوثيقة GC(64)/INF/5.

الصحي خارج مقر الوكالة الرئيسي في النمسا<sup>٦</sup> وهو ما يعادل سبعة مفتشين يقضون فترة التسعة أشهر بأكملها في الحجر الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لوجستيات السفر ومتطلبات الحجر الصحي كثيراً ما تمنع مفتشي الوكالة من الجمع بين السفريات للقيام بأنشطة التحقق في دول مختلفة. وبالتالي، فإن القيام بعدد من أنشطة التحقق قد تطلب قيام مفتشي الوكالة وموظفيها التقنيين برحلات أكثر وأطول، مما أدى إلى زيادة التكاليف.

١٢- وبسبب عدم توفر العديد من الرحلات الجوية التجارية، أبرمت الوكالة، لأول مرة في تاريخها، عقوداً لإتاحة خدمات استئجار طائرات لنقل المفتشين والموظفين التقنيين من الدول وإليها، معتمدة في ذلك على دعم خارج عن الميزانية بمبلغ ٣,٩٣ مليون يورو، وتخصيص ١,٧٨ مليون يورو منه على وجه التحديد لسفر المفتشين والموظفين التقنيين إلى إيران.<sup>٧</sup> وقد استُخدمت هذه الترتيبات بالفعل بنجاح لنقل نحو ٢٠٠ شخصاً من مفتشي الوكالة وموظفيها التقنيين لإجراء عمليات تفتيش في عشر دول.

**٣,٩٣ مليون يورو**  
كدعم خارج عن الميزانية لاستخدام خدمات استئجار طائرات نقلت ٢٠٠ من مفتشي الوكالة وموظفيها التقنيين لإجراء عمليات تفتيش في ١٠ دول.



١٣- وفي ظل القيود المتعلقة بكوفيد-١٩، عدّلت الوكالة خطط التنفيذ السنوية لتركيز جهود التفتيش على تحقيق أهداف الضمانات الأكثر تأثراً بعامل الوقت، وعند الاقتضاء، أعادت الوكالة جدولة عمليات التفتيش، وعمليات التحقق من المعلومات التصميمية، والمعاینات التكميلية. وحيثما يكون ذلك ضرورياً وممكناً، تنفّذ الوكالة أيضاً تدابير تعويضية، مثل زيادة الاعتماد على بث البيانات عن بُعد، والاستخدام الإضافي للرصد عن بُعد، من أجل الحفاظ على 'استمرارية المعرفة' والتقليص إلى أدنى حد من التأثير المستقبلي لأي أنشطة متأخرة.

١٤- ولقد كان التحدي الأكبر الذي واجه تنفيذ الضمانات في عام ٢٠٢٠ إثر التدابير والقيود الأخرى التي فرضتها الدول بسبب الجائحة، يتصل بقدرة

أمضى المفتشون ما مجموعه  
**١٨٨٤** يوماً في  
الحجر الصحي خارج النمسا

شعبة العمليات ألف:  
**٩٠٣** أيام

شعبة العمليات باء:  
**٨٥٣** يوماً

شعبة العمليات جيم:  
**١٢٨** يوماً



<sup>٦</sup> أمضى المفتشون من شعبة العمليات ألف ما مجموعه ٩٠٣ يوماً في الحجر الصحي خارج النمسا في عام ٢٠٢٠، وأمضى المفتشون من شعبة العمليات باء ما مجموعه ٨٥٣ يوماً، وأمضى المفتشون من شعبة العمليات جيم ما مجموعه ١٢٨ يوماً، بينما لم يمض المفتشون من مكتب التحقق المعني بإيران أي أيام في الحجر الصحي في إيران.

<sup>٧</sup> حتى ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، قُدِّم هذا الدعم الخارج عن الميزانية من ألمانيا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية.

الوكالة على إجراء عمليات تفتيش روتينية مفاجئة أو بإخطار عاجل في عدد من الدول التي تكون فيها ترتيبات التفتيش هذه سارية.<sup>٨</sup> وما زال هذا الأمر يمثل تحدياً بالنسبة لعام ٢٠٢١. ولمواجهة ذلك، وضعت الوكالة لكل واحدة من هذه الدول، مخططاً بأنشطة إضافية أو أنشطة ضمانات تخفيفية من أجل استخلاص استنتاجات ضمانات بالنسبة لهذه الدول. وعلى الرغم من الصعوبات، تمكّنت الوكالة من إجراء جميع أنشطة التفتيش الأكثر تأثراً بعامل الوقت. ومن المتوقع أن تتمكّن الوكالة من تحقيق جميع أهدافها الخاصة بالضمانات بالنسبة لعام ٢٠٢٠.

١٥- وفي الفترة بين ١ آذار/مارس و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، أجرت الوكالة ١٦٨٠ عملية تفتيش، و ٥٢٦ عملية تحقّق من المعلومات التصميمية، و ١٣١ معاينة تكميلية. ويُظهر ذلك أنه خلال هذه الفترة أجرت الوكالة في المرافق النووية نفس العدد تقريباً من عمليات التفتيش الذي أجرته في عام ٢٠١٩ وأجرت عدداً أكبر من المعاينات التكميلية. وتضمّنت أنشطة التفتيش هذه ما يلي:

- قرابة ٢٠٠ ١٠ يوم من جهود التفتيش التي بذلها المفتشون، وأكثر من ١٥ ٥٠٠ يوم قضاها المفتشون والموظفون التقنيون في الميدان؛<sup>٩</sup>
- نحو ١٧٠٠ يوم تقويمي في الميدان لدعم أجهزة التفتيش وصيانة المعدات وتحديث وتركيب المعدات في الميدان من قبل الموظفين التقنيين، بما في ذلك قرابة ١٠٠ يوم عمل في الميدان وأكثر من ٣٤٠ يوماً في الحجر الصحي؛
- نحو ٢١٠ شحنة من المعدات موجّه من المقر الرئيسي وأكثر من ٧٠ شحنة عائدة إليه.

١٦- ولقد أدّى وجود موظفي الوكالة المقيمين في المكتبين الإقليميين التابعين للوكالة في طوكيو وتورونتو للاضطلاع بأنشطة التفتيش في الدول التي يوجد بها هذين المكتبين إلى تفادي بعض المشاكل التي واجهها موظفون اضطروا للسفر من النمسا إلى دول أخرى أو بينها لإجراء عمليات التفتيش.<sup>١٠</sup> واضطلع المكتبان الإقليميان بدور محوري في تيسير إجراء ١٣٠ عملية تفتيش، و ٥٤ عملية تحقّق من المعلومات التصميمية، و ١٥ معاينة تكميلية، وكذلك ٩ مهام صيانة وإصلاح للمعدات في الفترة بين ١ آذار/مارس و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

<sup>٨</sup> تمكّن مفتشي الوكالة من إجراء عمليات تفتيش روتينية مفاجئة أو بإخطار عاجل في دولة ما مسألة تعزّز مستوى الردع عن احتمال إساءة استخدام المواد أو تحريفها أو القيام بأنشطة أخرى غير معلنة.

<sup>٩</sup> مع أن هذه البيانات دقيقة بالنسبة للفترة الموصوفة، فلا ينبغي اعتبارها إرشادية بالنسبة لعام ٢٠٢٠ بأكمله أو قابلة للمقارنة مع أرقام الفترة المكافئة من عام ٢٠١٩. فهذه البيانات والأنشطة تستند إلى خطط التنفيذ السنوية وينبغي النظر فيها كل سنة.

<sup>١٠</sup> قرابة ٢٤٪ من عمليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة هي عمليات تجرى في كندا واليابان.

## أنشطة الوكالة في مجال التفتيش (١ آذار/مارس - ٣٠ تشرين الثاني/يناير ٢٠٢٠)

عمليات التفتيش:  
١٦٨٠

التفتيش من المعلومات التصميمية:  
٥٢٦

المعاينات التكميلية:  
١٣١

أيام عمل المفتشين والموظفين  
التقنيين في الميدان:  
١٥٥٠٠



١٧- واستُكملت إجراءات معالجة جميع الطلبات الخاصة بمعدات الضمانات الواردة من داخل إدارة الضمانات، بما في ذلك توفير معدات التَحَقُّق والمعدات الوقائية الشخصية لمفتشي الوكالة وموظفيها التقنيين قبل سفرهم في مهام رسمية. وأثبت استثمار الوكالة في نُظْم الرصد عن بُعد على مدى العقدين الماضيين أنه بالغ الأهمية خلال الجائحة، مع استمرار أكثر من ١٦٠٠ من تدفقات البيانات في تقديم معطيات عن معدات الضمانات من المرافق في ٣١ دولة<sup>١١</sup> إلى مقر الوكالة الرئيسي. ونتيجة للجائحة، كان لا بد من تأجيل العديد من أنشطة الصيانة المخطط لها. ومع ذلك، في الفترة بين ١ آذار/مارس ٢٠٢٠ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، أُجرت الوكالة ٢٠ رحلة تتعلق بدعم عمليات التفيتش و٣٤ رحلة تتعلق بصيانة معدات الضمانات أو تجهيزها أو تركيبها أو دعمها.



الصورة: مفتش تابع للوكالة يصعد إلى طائرة مستأجرة

### جيم-٣- أنشطة التَحَقُّق في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية

١٨- بشكل عام، وبفضل إحداث تعديلات جوهرية في بعض العمليات وتسلسلات سير العمل، تواصل الأنشطة التي تُنفَّذ في العادة في مقر الوكالة الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية في تحقيق نتائج مقاربة لمستويات ما قبل الجائحة، وإن صاحب ذلك بعض التأخير.

١٩- ويتواصل التقييم على مستوى الدولة ووضع نُهْج جديدة للضمانات على مستوى الدولة، وإن كان ذلك بوتيرة منخفضة، بسبب ضرورة المحافظة على أمن المعلومات السرية للغاية الخاصة بالضمانات. وسعت الأمانة طوال فترة الجائحة إلى ضمان السماح للموظفين الذين يحتاجون إلى استخدام بيئة الضمانات المتكاملة للقيام بعملهم بالدخول إلى مركز فيينا الدولي. وسهَّلت ترتيبات العمل المرنة إمكانية قيام كل من يحتاج إلى العمل في مركز فيينا الدولي بذلك مع ضمان بقاء الإدارة في حدود قيود السقف الإجمالي للحضور في أي يوم.

<sup>١١</sup> وتايوان، الصين.

٢٠- وواصلت الوكالة تقديم بيانات عن الأنشطة والنتائج الخاصة بأنشطة التحقّق الميداني إلى الدول ذات الصلة: ففي الفترة بين ١ آذار/مارس و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، قدّمت الوكالة ٨٦٥ بياناً عن نتائج التفتيش (بيانات بموجب الفقرة (أ) من المادة ٩٠ أو ما يعادلها)، و٣٦٧ بياناً بشأن الاستنتاجات المستخلصة من عمليات التفتيش التي قامت بها (بيانات بموجب الفقرة (ب) من المادة ٩٠ أو ما يعادلها) و٣٧٤ رسالة إقرار بالتحقّق من المعلومات التصميمية، و٧٠ بياناً بشأن المعاينات التكميلية (بيانات بموجب الفقرة (أ) من المادة ١٠). وكان هناك بعض التأخير في تقديم هذه البيانات، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة على عدد الموظفين الذين يمكنهم العمل في مركز فيينا الدولي، وبالتالي الموظفين المسموح لهم بالوصول إلى بيئة الضمانات المتكاملة، وجزئياً إلى الزيادة الكبيرة في التقارير المتأخرة التي تقدّمها الدول مقارنة بالسنوات السابقة.

٢١- وفي زايبرسدورف (النمسا) وروكاشو (اليابان)، ظلت مختبرات الضمانات التابعة للوكالة آمنة ومأمونة، وفي حالة تشغيلية جيدة. وتمّت تلبية جميع طلبات المفتشين للحصول على أطقم أخذ العينات البيئية. وتتواصل معالجة عينات المواد النووية الجديدة، وكذلك تشغيل المطياف الكتلي الكبير النسق للأيونات الثانوية من أجل أخذ العينات البيئية. وتتلقى المختبرات جميع عينات التفتيش من الميدان لتحليلها كما أنها تُرسل العينات إلى شبكة مختبرات التحليل كالمعتاد.

#### جيم-٤- الصحة والأمان والرعاية

٢٢- رغم أن عدداً من الدول الأعضاء كان على استعداد لتقديم المساعدة المالية للوكالة لشراء المعدات الوقائية الشخصية، فقد أصبح النقص العالمي في تلك المعدات مشكلةً حرجية. وتواصل الوكالة جهودها لتحديد مورّدين محتملين، ويؤمل أن يكون هناك التزام طويل الأجل بتلبية احتياجات الوكالة من خلال عملية الشراء القياسية المعمول بها في الوكالة. ونسّقت إدارة الضمانات إبرام اتفاق الشراء التعاقدية بشأن 'معدات الوقاية الشخصية للوكالة في سياق كوفيد-١٩'، وهو يغطي احتياجات جميع إدارات الوكالة، وتم تحديد المورّدين الجدد. ومع ذلك، فإن النقص العالمي في معدات الوقاية الشخصية (خاصة الكمامات والسترات من نوع FFP2/FFP3، والتي تعتبر هامة للغاية في توفير المستويات العالية اللازمة من الوقاية أثناء عمليات التفتيش) لا يزال يمثل مشكلة.

٢٣- وتفرض بعض الدول الآن أن تكون اختبارات كوفيد حديثة (في غضون ٧٢ ساعة) للعبور وكذلك عند الوصول، وقد بدأ بعض مشغلي المرافق يفرضون ذلك أيضاً. وهو ما يُلزم مفتشي الوكالة الخضوع للاختبار عدة مرات قبل الرحلات وأثناءها وفي كثير من الدول ليس من السهل دائماً العثور على موقع اختبار أو الحصول على نتيجة سريعة. وفي المقابل، يسّرت دول أخرى تنفيذ الوكالة للضمانات من خلال عدم تطبيق قيود الحجر الصحي أو الإعفاء منها عند تقديم نتيجة فحص سلبية لكوفيد-١٩ عند الوصول إلى البلد. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، كان مكتب الخدمات الطبية في مركز فيينا الدولي قد أجرى ما مجموعه ١٦٠٨ اختباراً من اختبارات التفاعل البوليميري المتسلسل (PCR) (١١٩٦ قبل السفر و٤١٢ بعد السفر) للمفتشين والموظفين التقنيين. وإلى جانب التوافر التجاري للاختبارات في مطار فيينا والمختبرات الأخرى في فيينا، فقد مكّن ذلك موظفي الوكالة الذين كانت نتائج اختباراتهم سلبية، وبما يتماشى مع متطلبات البلد المضيف، من استئناف العمل فوراً دون الحاجة إلى الحجر الصحي.



الصورة: مفتشون تابعون للوكالة يقومون بعملية تفتيش لمرفق نووي

٢٤- ومع أن ٩١ موظفاً من موظفي الوكالة الذين يعملون في مركز فيينا الدولي قد ثبتت في مرحلة ما، حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، إصابتهم بكوفيد-١٩ من خلال خضوعهم لاختبار التفاعل البوليميري المتسلسل، فإنّ ست حالات فقط من هذه الحالات كانت لموظفين أصيبوا بالفيروس أثناء إجراء أنشطة التحقق الميدانية خارج النمسا. وعلماً بأن مفتشي الوكالة والموظفين التقنيين أمضوا أكثر من ١٥ ٥٠٠ يوم في الميدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في عشرات البلدان المختلفة، فإن ذلك يسلط الضوء على فعالية احتياطات الصحة والأمان المعمول بها فيما يتعلق بالموظفين الذين يحتاجون إلى السفر إلى الخارج للاضطلاع بمهامهم الرسمية.

٢٥- وقد أعيد بنجاح إلى فيينا باستخدام طائرة مستأجرة أحد أولئك الذين ثبتت إصابتهم بكوفيد-١٩ أثناء سفره في مهمة في إحدى الدول. وتلقى الموظف دعماً ممتازاً من سلطات الدولة وعند وصوله إلى النمسا.

## جيم-٥- التوظيف والتدريب

٢٦- للتخفيف من مخاطر انتقال كوفيد-١٩ والالتزام بتوصيات مكتب الخدمات الطبية في مركز فيينا الدولي، أعيد تصميم أجزاء من الدورة التمهيدية بشأن ضمانات الوكالة لكي تتضمن التعلّم عن بُعد. وقُدِّمت في عام ٢٠٢٠ تدريبات تمهيدية لما مجموعه ٢٣ مفتشاً جديداً من خلال الدورة التمهيدية بشأن ضمانات الوكالة. وبينما تعمل الإدارة على بناء قدراتها من أجل ضمان تقديم التدريب، وبينما أعيد تصميم عدد من دورات الموظفين وقُدِّمت في صيغة التعليم عن بُعد، كان الوصول إلى المرافق الخارجية للحصول على التدريب محدوداً، مما أثر

في تنفيذ أجزاء من برنامج تدريب الموظفين أي التدريب التقني المتخصص. وبشكل عام، نُظِّمَت ٣٩ دورة تدريبية متميزة في عام ٢٠٢٠، وقُدِّمَت ١٢ دورة منها عن بُعد. وبالنسبة لتلك الدورات التي نُقِّدَت بشكل حضوري، التزم الحاضرون بالإرشادات المعتمدة.

## جيم-٦- المساعدة المقدمة للدول

٢٧- تعمل الوكالة على إعداد وسائل بديلة لتقديم التدريبات والمساعدات للدول في مجال الضمانات. فعلى سبيل المثال، أعدت الوكالة الكثير من دورات التعلُّم الإلكتروني لفائدة الدول. وبالتعاون مع نظرائها في اليابان، نُقِّدَت الوكالة دورة عبر الإنترنت في تشرين الثاني/نوفمبر حول النظام الحكومي لحصر ومراقبة المواد النووية، ولديها خطط لتنظيم عدد أكبر من الدورات التدريبية عبر الإنترنت في عام ٢٠٢١. وسيبدأ برنامج المتدربين في مجال الضمانات لعام ٢٠٢١ في شباط/فبراير ٢٠٢١ وسيضم تسعة مشاركين. كما أن الوكالة غيّرت الحلقة الدراسية حول ضمانات الوكالة المخصصة للدبلوماسيين، والتي تُعقد عادة كل سنة في المقر الرئيسي، وعقدتها في صيغة حلقات دراسية شبكية عبر الإنترنت. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عُقدت دورة تدريبية عن بُعد مع مشغلي المرافق من جنوب أفريقيا ودورة أخرى لفائدة المملكة المتحدة كجزء من الاستعدادات والدعم فيما يتعلق بالضمانات في فترة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

٢٨- وفيما يتعلق بمبادرة الوكالة الشاملة لبناء القدرات الخاصة بالنظم الحكومية والإقليمية لحصر ومراقبة المواد النووية، واصلت الوكالة العمل بالتعاون مع دول أختيرت لأغراض التجربة من أجل البدء في تنفيذ المبادرة المذكورة في مطلع عام ٢٠٢١. وعُقدت اجتماعات افتراضية بين أعضاء الفريق المعني بالمبادرة الشاملة لبناء القدرات الخاصة بالنظم الحكومية والإقليمية لحصر ومراقبة المواد النووية داخل الأمانة وكذلك مع ممثلي الدول، بما في ذلك استخدام العروض عن بُعد واستعراض الوثائق في الوقت الحقيقي، لتقييم احتياجات النظم الحكومية والإقليمية لحصر ومراقبة المواد النووية ذات الصلة وإعداد حزم المساعدة المقابلة. كما أُتيحت للدول المانحة، حسب الطلب، جلسات إعلامية عبر الإنترنت بشأن وضع المبادرة المذكورة، كما عُقدت فعالية جانبية افتراضية بشأن المبادرة المذكورة على هامش الدورة الرابعة والستين للمؤتمر العام للوكالة، واستقطبت أكثر من ١٠٠ مشارك.

## دال- دور الدول

٢٩- ما زالت بعثات الدول الأعضاء في فيينا وسلطاتها الوطنية تضطلع بدور مهم للغاية في ضمان وتسهيل استمرار إتاحة وصول موظفي الوكالة إلى المرافق النووية، وتنقلهم عبر الحدود، وعمليات نقلهم عبر المطارات. والوكالة مُمتنة للدعم الذي تلقتته من جميع الدول في تفاعلها مع موظفي الوكالة في مقر الوكالة الرئيسي وللدعم المقدم لمفتشي الوكالة وموظفيها التقنيين.

٣٠- وواصل العديد من السلطات الحكومية تزويد الوكالة بالتقارير والإعلانات المطلوبة بموجب اتفاقات الضمانات ذات الصلة، على الرغم من حدوث زيادة كبيرة في التقارير المتأخرة من الدول مقارنةً بالسنوات الماضية. وأدت حالات انقطاع الخدمات البريدية إلى استحالة إرسال بيانات إلى بعض الدول. ومقابل ذلك، واجهت بعض الدول مشاكل في تسليم التقارير وإعلانات البروتوكولات الإضافية بسبب الانقطاعات في السفر الجوي (الحقائب الدبلوماسية) أو خدمات البريد، رغم أن البوابة الإلكترونية لإعلانات الدول قد ساعدت في

التخفيف من هذه المشكلة في عدد من الحالات. وخلال الفترة بين ١ آذار/مارس و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، تلقت الوكالة ٧٣٣٤ تقريراً فيما يتعلق بحصر المواد النووية. وفي المقابل، قدمت الوكالة (أو وجهت) تعقيباتها إلى الدولة أو السلطات الإقليمية: ٢١٠ رسالة موجزة و ٤١١ رسالة إقرار. وزودت الوكالة الدول ببيانات نصف سنوية عن المخزونات الدفترية وبيانات الاستيراد/التصدير (١٧٨ من الرسائل الأصلية والملحقات).

٣١- ومن المتوقع ألا تتأثر معظم نواتج برنامج دعم التطوير والتنفيذ في مجال التحقق النووي للفترة ٢٠٢١/٢٠٢٠ على مستوى الإدارة، الممول من الدول الأعضاء، على الرغم من أن قرابة رُبع المخرجات الفردية قد يتعرض للتأخير أو يتأثر بطريقة أخرى بالقيود المتعلقة بكوفيد-١٩، مثل الصعوبات الحالية في استيعاب التدريبات والاختبارات الميدانية للمعدات قيد التطوير.

## هاء- الاستنتاج

٣٢- منذ بداية الجائحة، صرح المدير العام بأن أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة لن تتوقف رغم صعوبة الوضع. ويوضح هذا التقرير أنه على الرغم من التحديات العديدة التي تفرضها قيود السفر وتدابير الصحة والسلامة الأخرى، واصلت الوكالة، من خلال بذل جهود أكبر وتكبُّد تكاليف مالية أعلى، تنفيذ الضمانات بفعالية خلال جائحة كوفيد-١٩. وتكيّفت الوكالة بشكل فعال مع الظروف الجديدة، بتركيز جهودها على أكثر أنشطة الضمانات أهمية، سواء في الميدان أو في المقر الرئيسي. ونفذت، عند الضرورة، سلسلة من التدابير الاستصلاحية والتخفيفية. وتقدير الوكالة حالياً أنها ستكون قادرة على استخلاص استنتاجات قائمة على أسس سليمة تخص الضمانات بالنسبة لجميع الدول فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠.